

مشاركون يتدارسون القضايا الرئيسية لحماية النظم الإيكولوجية

مشاورات حول إشكاليات المياه في سياق تغير المناخ بمنطقة شيشاوة



محمد التفراوتي

التفت فعاليات مدينة شيشاوة وممثلو مختلف القطاعات الحكومية والمجتمع المدني للتشاور حول إشكاليات المياه في سياق تغير المناخ. وتدارس المشاركون مختلف الرؤى والتصورات من زوايا مختلفة، ووفق مقاربة في لقاء مفتوح نظم من قبل مشروع التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE).

وناقش المشاركون القضايا الرئيسية المتعلقة بالمياه وتغير المناخ وحماية النظم الإيكولوجية ووظائفها في منطقة شيشاوة، كما تناولوا التوجهات الاستراتيجية التي تؤهل لاتخاذ قرارات صائبة بشأن إدارة ندرة وغازة المياه المرتبطتين بتطور المناخ بالمنطقة.

وأفاد الكاتب العام لعمالة شيشاوة، الذي افتتح الورشة، أن هذا المشروع البحثي جاء في الوقت المناسب، لكون المنطقة المستهدفة بالدراسة والبحث تعاني الإكراهات التي سيتناولها هذا البحث، خصوصا المرتبطة منها بالإدارة المتكاملة للمياه في سياق تغير المناخ والحفاظ على الخدمات البيئية.

كما أن اختيار الحوض المائي لتانسيفت كمنطقة للدراسة خيارا مائلا نظر للمخاطر التي بدأ الوعي بها منذ عقدين من الزمن ما يستوجب السعي نحو إيجاد السبل الاستراتيجية لسياسة التكامل والحفاظ على الموارد المائية.

وفي السياق نفسه أشار الكاتب العام إلى ضرورة بناء القدرات التقنية والمؤسسية، من خلال التدريب والتعليم، ووجوب مقاربة النوع من خلال المشاركة الفعالة للمرأة في المشروع وتنفيذه.

ويستهدف المشروع الدراسة على مستوى حوض تانسيفت عموما مع تركيز البحث على الحوض الفرعي لأوريكا، لتطوير استجابات فعالة ومنصفة لتقليل آثار التغير المناخي، وتحسين النظام المائي والخدمات البيئية. ذلك

أن غنى السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي المحلي واستعداده لتنفيذ المشروع يتيح الفرصة لمقاربة مناسبة لمجموعة من العناصر، التي يتم من خلالها تحديد الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وعمليا إلى الاقتراب منه في سياق الأخذ بعين الاعتبار القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتستدعي إشكالية الماء تدارس إكراهات تنمية وتدبير الموارد المائية بحوض تانسيفت الذي يواجه تحديات تغير المناخ، فمنذ أكثر من عقد، تنحو سياسة تدبير المياه في المغرب نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية، (GIRE) وترنو هذه المقاربة إلى تحقيق التوازن بين الطلب المتزايد والعرض المنخفض للمياه، وسيتمتع هذا التفاوت بشكل جلي في المستقبل نتيجة تغير المناخ.

واستنتج أن الوعي بالحاجة لمثل هذه سياسات بات لا يكفي، في ظل غياب الأدوات والمعلومات والمعرفة التي تفسح المجال للمعنيين بالقطاع المائي، لتحديد الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، في البعد الديناميكي ورباطه الوثيقة مع الظواهر الطبيعية الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

وأوضح مدير المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لجهة مراكش تانسيفت الحوض ببيقي عبد العزيز أن المشروع جاء مناسبا في سياق اهتمام المغرب بإشكالية تغير المناخ، وأن الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة خلقت، أخيرا، مديرية التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر، فضلا عن أن المغرب سيحتضن المؤتمر الثاني والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي سنة 2016.

واستعرضت فاطمة الريوش من المديرية الوطنية للأرصدة الجوية نتائج أبحاث مديرية الأرصدة الجوية في سياق تغير المناخ، مؤكدة أن هناك تغيرات ملحوظة، من خلال المعطيات المرصودة، بحيث إن المناخ العالمي يشهد احترارا وفق التقرير الأخير للهيئة الحكومية لتغير



أكثر من 70 في المائة من السكان المغرب وأغلبها مرتبطة بالتساقطات المطرية

أزيد من 80 في المائة من الأراضي الزراعية توجد في المناطق القاحلة وشبه القاحلة

المناخ (GIEC) يتجلى في ارتفاع درجة الحرارة والتغير في الظواهر القصوى مثل ارتفاع عدد الأيام الحارة وعدد موجات الحرارة، وكذا تقلص عدد أيام موجات البرد في سياق سلم زمني طويل. وتناولت الريوش بيانات تغير التساقطات المطرية في المغرب، الذي يوضح جليا تقلص التساقطات المطرية خاصة في الفترة الربيعية وتأثيرها على الزراعة البورية.

وتناول خالد الغازي من المديرية الوطنية للأرصدة الجوية مختلف الهيئات الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وكذا أبحاث مديرية الأرصدة الجوية بالمغرب، التي أبانت عن ازدياد المناطق الجافة والشبه الجافة وتقلص المناطق الرطبة بالمغرب في المستقبل.

من جهته، أكد عبد الواحد الشريح الباحث في المعهد الوطني للبحث الزراعي بمدينة السطات أن الزراعة تهتم أكثر من 70 في المائة من السكان المغرب وأغلبها مرتبطة بالتساقطات المطرية إذ أن أكثر من 80 في المائة من الأراضي الزراعية توجد

في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وأشار الشريح إلى عدم انتظام التساقطات مما يؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية، لكون الزراعة بالمغرب ترتبط بالظروف المناخية.

وذكر الشريح ببعض النماذج المحلية بالدراسة التي أنجزها بجماعة مزوضية في منطقة شيشاوة، حيث تبين مختلف أساليب تأقلم الساكنة مع تغير المناخ على مستوى تعويض الخصائص على مستوى الإنتاجية والموارد الكلية، التي تنقص لكون الضيقة، القليلة الإنتاجية، لم تعد تساهم في توفيرها للماشية.

وقال عبد اللطيف الخطابي، منسق مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE) إن فريق البحث اختار نهج المقاربة التشاركية مع المعنيين لتدبير الأبحاث المعتمدة في المشروع.

وأسهب الخطابي في توضيح ماهية المشروع للمشاركين، التي تتمحور فكرته حول تطوير سبل إعادة النظر في إدارة الموارد المائية المتكاملة في سياق تغير المناخ، مع مراعاة استمرار إنتاج السلع والخدمات البيئية التي يمكن تحقيقها، من خلال تحسين القدرة على التكيف لدى السكان ومرونة النظم الإيكولوجية، وسوف يتحقق ذلك، يضيف الخطابي، من خلال دمج وضع المناخ والأدوات القائمة على السوق والسياسية، وفق برنامج عمل بيئي وتنموي. كما تعد الخدمات البيئية، على النحو المقترح من قبل منظمة الأغذية والزراعة (2007)، خدمات للنظم الإيكولوجية تتميز بوجود عوامل خارجية ما أدى إلى استبعاد خدمات الإمداد التي غالبا ما تكون عبارة عن منافع أو خدمات تسويقية أو ممكنة التسويق. كما أن مفهوم الدفع مقابل الخدمات البيئية يشهد أهداف عملية. ويغطي أربعة أنواع من الخدمات (الكربون، والتنوع البيولوجي والمياه والترفيه) قد تكون خاضعة لرسوم محددة.

وأقر أن المشروع سيحاول الإنصات إلى مختلف الفاعلين من مجتمع مدني وقطاعات

حكومية وغير حكومية لملامسة جميع الإكراهات والخصوصيات الدقيقة للمنطقة موضوع الدراسة. والمتغى من هذا النهج هو توفير دراسة قابلة للأجراة من قبل المعنيين بسياسات التنفيذ من ذوي القرار وتعزيز قدرات صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التأقلم مع تغير المناخ وتقييم الخدمات البيئية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية، عبر بناء القدرات من خلال المشاركة في أوراش تكوينية وتحسيسية والتنسيق مع الباحثين عبر مقاربة «البحث العملي» والمشاركة الفعالة في تنفيذ أنشطة المشروع.

وشهد الملتقى مشاركة مكثفة لممثلي الإدارات المعنية والمجتمع المدني، يتخلله نقاشا مستفيضا حول تغير المناخ وإشكالية المياه وتدهور النظم البيئية بالمنطقة وجدوى المشروع في دراسة الإشكاليات المحلية، وعبر المشاركون عن حماسهم واستعدادهم لمواكبة المشروع والمشاركة في أنشطته المستقبلية. وناشدوا فريق البحث لتكرار مثل هذه اللقاءات، التي ستغني الحوار وتبادل التجارب والأفكار حول الإشكالية المرتبطة بأنشطة مشروع البحث.

يذكر أن مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، الذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات (2014-2017)، تنسقه الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR)، بشراكة مع جامعة القاضي عياض والمدرسة الوطنية للغابوية للمهندسين والمديرية الوطنية للأرصدة الجوية والمرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ثم جامعة مونكتون بكندا، ويتناول القضايا المعقدة والمتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتفاعلاتها، بغية النهوض بسياسة الإدارة المتكاملة للمياه، مع الأخذ في الاعتبار جميع القوى الداعمة للتغيير، الداخلية والخارجية، حيث سيستفيد هذا المشروع من الحوار الشامل بين المعنيين بالقطاع.

لقاءات تشاورية حول تغير المناخ بمدينة الصويرة

بحث عن تصورات من زوايا مختلفة وفق مقاربة تشاركية

محمد ت.

شهدت مدينة الصويرة لقاء تشاوريا مع فعاليات المدينة وممثلي القطاعات الحكومية والمجتمع المدني حول إشكاليات المياه في سياق تغير المناخ. ونظم اللقاء من قبل مشروع التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، ليستجمع مختلف الرؤى والتصورات من زوايا مختلفة، وفق مقاربة تشاركية.

سبح اللقاء للمشاركة، الحوز سويا ومناقشة القضايا الرئيسية المتعلقة بالمياه وتغير المناخ وحماية النظم الإيكولوجية ووظائفها في منطقة الصويرة، كما عالج التوجهات الاستراتيجية التي تؤهل لاتخاذ قرارات صائبة بشأن إدارة ندرة وغازة المياه المرتبطتين بتطور المناخ بالمنطقة.

وأفاد كاتب عام عمالة الصويرة، الذي افتتح اللقاء التشاوري أن إشكالية تغير المناخ أصبحت أساسية وأنية، وأن المغرب واعي بأهمية الانخراط في المساعي الدولية، كما أن المياه أضحت من المواضيع الحيوية والمهمة، وأن الوضع يتطلب تضافر الجهود مختلف القطاعات لمواجهة هذه الظواهر.

وأوضح مدير المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لجهة مراكش تانسيفت، الحوز ببيقي، عبد العزيز أن المشروع جاء مناسبا في سياق اهتمام المغرب بإشكالية تغير المناخ، وأن الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة خلقت، أخيرا، مديرية التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر، فضلا عن أن المغرب سيحتضن للمؤتمر الثاني والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي سنة 2016.

واستعرضت فاطمة الدروش من المديرية الوطنية للأرصدة الجوية نتائج أبحاث مديرية الأرصدة الجوية في سياق تغير المناخ، مؤكدة أن هناك تغيرات ملحوظة من خلال المعطيات المرصودة، بحيث إن المناخ العالمي يشهد احترارا وفق التقرير الأخير للهيئة الحكومية لتغير المناخ (GIEC)، يتجلى في ارتفاع درجة الحرارة والتغير في الضواهر القصوى مثل ارتفاع عدد الأيام الحارة وعدد موجات الحرارة، وكذا تقلص عدد أيام موجات البرد في سياق سلم زمني طويل. وتناولت الدروش بيانات تغير التساقطات المطرية في المغرب، الذي يوضح جليا تقلص التساقطات المطرية، خاصة في الفترة الربيعية وتأثيرها



التساقطات ما يؤدي إلى نقص الإنتاجية الزراعية. لكون الزراعة بالمغرب ترتبط بالظروف المناخية ذلك أن أكثر من 80 في المائة من الأراضي الزراعية توجد في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وقال عبد اللطيف الخطابي، منسق مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE) إن فريق البحث اختار نهج المقاربة التشاركية مع المعنيين لتدبير الأبحاث المعتمدة في المشروع. وأقر أن المشروع سيحاول الإنصات إلى مختلف الفاعلين من مجتمع مدني وقطاعات حكومية وغير حكومية لملامسة جميع الإكراهات والخصوصيات الدقيقة للمنطقة موضوع الدراسة. والمتغى من هذا النهج هو توفير دراسة قابلة للأجراة من قبل المعنيين بسياسات التنفيذ من ذوي القرار وتعزيز قدرات صانعي السياسات والمجتمعات المحلية على التأقلم مع تغير المناخ وتقييم الخدمات البيئية في مجال الإدارة المتكاملة

على الزراعة البورية. وتناول خالد الغازي من المديرية الوطنية للأرصدة الجوية مختلف الهيئات الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وكذا أبحاث مديرية الأرصدة الجوية بالمغرب، التي أبانت عن ازدياد المناطق الجافة والشبه الجافة وتقلص المناطق الرطبة بالمغرب في المستقبل.

من جهته، قال عبد الواحد الشريح، الباحث في المعهد الوطني للبحث الزراعي بمدينة السطات، إن الزراعة تهتم أكثر من 70 في المائة من السكان بالمغرب، وتسهم ما بين 13 إلى 20 في المائة من الناتج الداخلي الخام (PIB) وتوفر الفلاحة ما يناهز 80 المائة من فرص العمل في المجال القروي و40 في المائة من الشغل على المستوى وطنيا. كما أن 80 في المائة من الموارد المائية تستعمل في الأنشطة الزراعية. وأشار الشريح إلى عدم انتظام

للموارد المائية، عبر بناء القدرات من خلال المشاركة في أوراش تكوينية وتحسيسية والتنسيق مع الباحثين، عبر مقاربة البحث العملي والمشاركة الفعالة في تنفيذ أنشطة المشروع.

وأضاف الخطابي أن إشكالية الماء تستدعي تدارس إكراهات تنمية وتدبير الموارد المائية بحوض تانسيفت، الذي يواجه تحديات تغير المناخ. فمنذ أكثر من عقد، تنحو سياسة تدبير المياه في المغرب نحو الإدارة المتكاملة للموارد المائية (GIRE) وترنو هذه المقاربة إلى تحقيق التوازن بين الطلب المتزايد والعرض المنخفض للمياه، وسيتمتع هذا التفاوت بشكل جلي في المستقبل نتيجة تغير المناخ. واستنتج أن الوعي بالحاجة لمثل هذه سياسات بات لا يكفي، في ظل غياب الأدوات والمعلومات والمعرفة التي تفسح المجال للمعنيين بالقطاع المائي، لتحديد الممارسات الجيدة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، في البعد الديناميكي ورباطه الوثيقة مع الظواهر الطبيعية والإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

يذكر أن مشروع بحث التكيف مع تغير المناخ في حوض تانسيفت (GIREPSE)، الذي سيستمر لمدة ثلاث سنوات (2014-2017)، تنسقه الجمعية المغربية للعلوم الجهوية (AMSR)، بشراكة مع جامعة القاضي عياض والمدرسة الوطنية للغابوية للمهندسين والمديرية الوطنية للأرصدة الجوية والمرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة بجهة مراكش تانسيفت والمعهد الوطني للتهيئة والتعمير ثم جامعة مونكتون بكندا، ويتناول القضايا المعقدة والمتعلقة بالنظم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتفاعلاتها، بغية النهوض بسياسة الإدارة المتكاملة للمياه، مع الأخذ في الاعتبار جميع القوى الداعمة للتغيير، الداخلية والخارجية، حيث سيستفيد هذا المشروع من الحوار الشامل بين المعنيين بالقطاع.

يشار إلى أن الملتقى شهد مشاركة مكثفة لممثلي الإدارات المعنية والمجتمع المدني، تخلله نقاش مستفيضا حول تغير المناخ وإشكالية المياه وتدهور النظم البيئية بالمنطقة وجدوى المشروع في دراسة الإشكاليات المحلية، وعبر المشاركون عن حماسهم واستعدادهم لمواكبة المشروع والمشاركة في أنشطته المستقبلية. وناشدوا فريق البحث لتكرار مثل هذه اللقاءات التي ستغني الحوار وتبادل التجارب والأفكار حول الإشكالية المرتبطة بأنشطة مشروع البحث.